

الترجمة ومصائر الثقافة العربية

حنين بن إسحق نموذجاً

جورج طرابيشي

قلب الإشكالية

لعل ما من ثقافة في العالم المعاصر يرتهن مستقبلها بماضيها كالثقافة العربية. وليس ذلك بحكم الحجم الهائل للتراث الموروث عن الماضي فحسب، بل كذلك بحكم حضوره واستمرار فاعليته في الثقافة العربية على نحو يعزّ مَثَلُهُ في أيّ ثقافة معاصرة أخرى. وبديهي أن إرث الماضي، في المجال الثقافي كما في أيّ مجال إنسانيّ آخر، يمكن أن يكون قيماً ولجماً على الحاضر ومن ثمّ على المستقبل، مثلما يمكن أن يكون مهماً وأو عتلة رافعة. والحال أن كيفية فعل الماضي في المستقبل، سلباً أو إيجاباً، لا تحدّها طبيعة الماضي بحدّ ذاته بقدر ما يحدّها واقع الحاضر وكيفية تلقّيه للماضي وطريقة تعامله مع الإرث الموروث عنه.

نحن لا نزع، بطبيعة الحال، أن الماضي كتلة صماء وكَمٌّ مهمَلٌ. ولكننا نعتقد أنه في مخبر الحاضر، وفيه وحده، يمكن أن يتحدد فعل عناصر الماضي في بنية المستقبل. إذ صحيح أن الإنسان كائنٌ تاريخي، ولكنّ التاريخية الإنسانية - وهذه ميزتها - مزدوجة الاتجاه، لا يتيّمته: فوحده الإنسان، بين سائر الكائنات الحية، هو من يملك، بالإضافة إلى قابلية التشكل بماضيه، القدرة على إعادة تشكيل هذا الماضي نفسه.

ولست أماري في أن هذه المقدمة شبه الفلسفية قد تبدو ناشزة في سياق ملف كهذا الملف يُراعي الصلة بين الترجمة ومستقبل الثقافة العربية. ولكنّ هذا النشوز يكف عن أن يكون كذلك متى ما أخذنا بعين الاعتبار أنني أود القيام بنوع من القلب للإشكالية، فلا أحدث عن «الترجمة ومستقبل الثقافة العربية»، بل عن «الترجمة وماضي هذه الثقافة». وما ذلك - طبعاً - باسم نزعة ماضوية مّا، بل حصراً بغية استقرار مستقبلنا لماضي الثقافة العربية، وتحديد بقدر ما يمكن الاسترشاد بالماضي لبناء المستقبل.

فخلافاً لما قد يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى، فإنّ عملية الترجمة التي شهدتها الثقافة العربية المعاصرة، ابتداءً من أواسط القرن التاسع عشر، لا تمثل ضرباً من انقطاع في تاريخ هذه الثقافة. فابتداءً من أواسط القرن الثاني للهجرة، وعلى مدى القرنين الثالث والرابع للهجرة، كانت الثقافة العربية قد شهدت في ظل أوج الحضارة الإسلامية - ويعامل مباشرة منها - عملية ترجمة واسعة النطاق، ومتعددة الأجنحة، شملت تعريباً لمئات الكتب عن مختلف اللغات الفاعلة عصرئذٍ ثقافياً، وعلى وجه التحديد: اليونانية والسريانية والقهلوية (الفارسية) والسسكريتية (الهندية) واللاتينية والقبطية والنبطية والعبرية. والحال أن هذه اللغات، ولاسيما الخمس الأولى، بالإضافة إلى العربية نفسها، كانت هي الأداة العالمية لتداول العلم والمعرفة عصرئذٍ. وقد شملت حركة الترجمة مجالات الفلسفة والمنطق والطب والصيدلة والكيمياء والرياضيات والفلك والأخلاق والدين وعلوم السحر والتنجيم وتعبير الرؤيا (تفسير المنامات)، فيما أهملت - على نحو يدعو للأسف - مجال الأدب... الأمر الذي أوجد في الثقافة العربية ثغرة لم يتسنّ سدّها جزئياً إلا في عصر الترجمة الثاني المعاصر لنا. ولكي نقدر حجم الخسارة الناجمة عن تلك الثغرة، فلنتخيل ما كان يمكن أن تخسره ثقافتنا العربية المعاصرة لو امتنع المترجمون في عصر الترجمة الثاني عن ترجمة روائع الأدب الروائيّ مثلما كان مترجمو العصر الأول قد امتنعوا عن ترجمة روائع مسرح الإغريق وملاحم هوميروس فضلاً عن مطولات الرومان والفرس والهنود!

ونحن لسنا طبعاً بصدد تقييم تجربة الترجمة الأولى بإيجابياتها الكثيرة وببعض سلبياتها، ولكننا نود أن نتوقف عند بعض عناصر فيها تبدو لنا ذات ارتباط بتجربة الترجمة الثانية. ومن حسن الحظ أنه تتوفر لنا من هذا المنظور وثيقة تراثية ثمينة محررة بقلم كبير تراجم العصر الأول: حنين بن إسحق، المتوفى عام ٢٦٠هـ/٨٧٧ م.

حنين بن إسحق

كان حنين بن إسحق يجيد اليونانية والفهلوية والعربية، فضلاً عن لغته الأم السريانية. وقد عمل في أوّل الأمر، وهو دون الثامنة عشرة من العمر، تحت رئاسة الطبيب النصرانيّ يوحنا بن ماسويه الذي تولّى بدوره رئاسة مدرسة الترجمة التي أنشأها المأمون في بغداد سنة ٢١٧هـ/٨٢٢ م باسم «بيت الحكمة». وعندما توفّي هذا الأخير انتقلت رئاسة مدرسة بيت الحكمة إلى حنين بن إسحق بعد أن قام الخليفة المتوكل بتجديدها سنة ٢٤٢هـ/٨٥٧ م، وهي سنة وفاة يوحنا بن ماسويه. ومما جعل لمدرسة حنين بن إسحق هالة مميزة أنّ ابنه إسحق، المتوفّي سنة ٢٩٨هـ/٩١٠ م، ورث عنه صنعة الترجمة، وتولّى بنفسه مراجعة ترجمات أبيه؛ وقد ساعده على ذلك نشأته في بيئة عربية وصيرورة العربية، لا السريانية، لغته الأم. ولئن لم يكن بين الأب والابن في نهاية المطاف من فارق في الفضل، فقد كان بينهما فارق في الذوق العلمي: فقد كان حنين بن إسحق أكثر ميلاً إلى ترجمة كتب الطب، بينما كان إسحق بن حنين أكثر نزوعاً إلى ترجمة كتب الفلسفة. وهكذا، وعلى حين دانت المكتبة العربية للأب بترجمة غالبية مؤلفات طبيب الأطباء جالينوس، فقد دانت للابن بترجمة أكثر من نصف مؤلفات فيلسوف الفلاسفة أرسطو.

رسالة حنين

وحتى لا تستغرقنا هذه النبذة التاريخية أكثر مما ينبغي، فلنشير إلى أنّ الوثيقة الثمينة التي تركها لنا حنين تتصل اتصالاً مباشراً وحصرياً بتجربته في ترجمة مؤلفات جالينوس. وهي تُعرف في نوازل التراث باسم «رسالة حنين بن إسحق إلى علي بن يحيى في ذكر ما تُرجم من كتب جالينوس بعلمه وبعض ما لم يُترجم»^(١)... ولكن بخلاف ما يوحي به هذا العنوان، فإنّ فائدة هذه الرسالة ليست فهرستية صرفة. فصحيح أنها تتضمن عناوين وخلاصات محتويات ما تُرجم وما لم يُترجم من مؤلفات كبير أطباء اليونان بقلم حنين أو بمراجعتة أو بعلمه، غير أنها تشتمل، فضلاً عن ذلك، على معلومات خصبة فيما يتصل بمعطيات تجربة الترجمة الأولى سواء أكان ذلك من حيث أسماء المترجمين أم رعاة الترجمة ومتعهدها أم لغة الترجمة وتقنياتها وقيمتها العلمية.

والمعطيات القابلة للاستقراء من رسالة حنين البالغ حجمها أربعة عشر ألف كلمة ونيّفاً، تتوزع إلى بندين رئيسيين: ١ - بند تاريخي صرّف يتصل بتجربة الترجمة الأولى من حيث هي ماضٍ مضى: ٢ - وبند قابل، رغم تاريخيته، لإعادة ربطه بتجربة الترجمة الراهنة.

أما المعطيات التاريخية الصرفة فتتمثل في شرط الكتاب نفسه. فالكتاب كما نعرفه اليوم هو غيره ما كان بالأمس. فكتاب اليوم عبارة عن مطبوعة، أما كتاب الأمس فعبارة عن مخطوطة. وهذا الفارق ليس تقنياً صرفاً، بل هو عنصر بنيوي يتحكم بقوام الكتاب وبمفهومه معاً، ويتحكم - كذلك وأساساً - بحقله التداولي. وبالنسبة إلى ترجمة العصر الأول كان الشرط البدئي المطلق لممارسة عملهم هو الحصول على نسخة منسوخة ومضبوطة من أي كتاب قد يفكرون بترجمته. وبالنظر إلى ظروف العصر وشروط المواصلات فيه، فإنّ الحصول على مثل تلك النسخة لم يكن بالأمر السهل دوماً. يحدثنا حنين بن إسحق في هذا الصدد عن «قصته» مع كتاب البرهان الذي عالج فيه جالينوس - وقد كان فيلسوفاً فضلاً عن كونه طبيباً - الموضوع عينه الذي عالجه أرسطو في رابع كتبه المنطقية، فيقول: «كتابه في البرهان، هذا الكتاب جعله في خمس عشرة مقالة، وغرضه فيه أن يبيّن كيف الطريق في تبين ما يبيّن ضرورة، وذلك كان غرض أرسطو طالس في كتابه الرابع في المنطق^(٢). ولم يقع إلى هذه الغاية إلى أحد من أهل دهرنا لكتاب البرهان نسخة تامة باليونانية. على أنّ جبريل^(٣) قد كان غني بطلبه عنياً شديدة، وطلبته أنا غاية الطلب، وجئت في طلبه بلاد الجزيرة والشام كلها وفلسطين ومصر إلى أن بلغت الإسكندرية فلم أجد منه شيئاً إلا بدمشق، نحواً من نصفه. إلا أنّها مقالات غير متوالية ولا تامة. وقد كان جبريل أيضاً وجدّ منه مقالات ليست كلّها المقالات التي وجدت بأعيانها. وترجم له أيوب^(٤) ما وجد. وأما أنا فلم تطب نفسي بترجمة شيء منها إلا باستكمال قراعتها، لما هي عليه من النقصان والاختلال، وللمطمع وتشوّق النفس إلى وجود تمام هذا الكتاب. ثم إنني ترجمت ما وجدت إلى السريانية: وهو جزء يسير من المقالة الثانية، وأكثر المقالة الثالثة، ونحو نصف المقالة الرابعة من أولها، والمقالة التاسعة خلا شيئاً من أولها فإنّه سقط. وأما سائر المقالات فوجدت إلى آخر الكتاب، خلا المقالة الخامسة عشرة، فإنّ في آخرها نقصاناً»^(٥).

إنّ هذا المقطع من رسالة حنين لا يشير فقط إلى الجهود المضنية التي كان يتجشّمها النقلة للحصول على المخطوطات، بل يلمع أيضاً إلى المهمة التي تقع على كاهل المترجم في التحقق من سلامة المخطوطة التي بين يديه ومن تمامها.

١ - نشرها عبد الرحمن بدوي مع جملة نصوص أخرى في كتابه عن الفلسفة والعلوم عند العرب.

٢ - وهو كتاب التحليلات الثانية الذي عُرف عند العرب باسم أنالوطيقا الثانية أو أنالوطيق الأواخر.

٣ - هو جبريل بن بختيشوع، اشتهر كطبيب ولكنه لم يصل إلى شهرة والده بختيشوع بن جبريل الذي خدم الرشيد والأمين والمأمون والمعتمد والوائق والمتوكل وكسب - كما يقول ابن النديم - ما لم يكسبه مثله.

٤ - هو أيوب الرهاوي المعروف بالابريش.

٥ - معلوم أنّ ابن حنين، إسحق، ترجم إلى العربية - بعد وفاة أبيه - مقالات كتاب البرهان من المقالة الثانية عشرة إلى المقالة الخامسة عشرة، بينما تولّى عيسى بن يحيى ترجمة ما وجد من المقالة الثانية إلى المقالة الحادية عشرة.

وتتعدد الإشارات في مواضع شتى من رسالة حنين إلى وجوه النقصان والتشويه في المخطوطات التي يعمل المترجمون على نقلها، وإلى ما يترتب على ذلك من متاعب لهم، ولاسيما عندما تكون النسخة التي بين أيديهم

الفيلولوجي

نسخةً يتيمةً لا تتيح لهم خيار المقارنة والمقابلة. هكذا يقول، مثلاً، عن كتاب الترياق لجالينوس: «هذا الكتاب مقالة صغيرة. وقد زابت بالسريرية، والأغلب على ظني أنني ترجمته في حدثي، إلا أنني رأيتُ فاسداً، فلا أدري أفسده الوراقون أو قصد لإصلاحه قاصداً فأفسده!».

والواقع أن المترجم كان مطالباً بالعمل على النسخة نفسها، تصحيحاً لأخطائها واستكمالاً لأسقاطها، قبل أن ينصرف إلى ترجمتها. ولم يكن يتهيأ له ذلك إلا إذا كان اختصاصياً في الحقل عينه الذي يترجم فيه. ولئن يكن حنين قد برز بترجماته الطبية، فهذا لأنه كان هو نفسه طبيباً بارعاً، ومؤلفاً في ميدان الطب والصيدلة^(١). ونظراً إلى الصفة الموسوعية للعلم في ذلك العصر، فقد كان المترجم مطالباً بمثل ما كان مطالباً به العالم من تخصصٍ متعدّد في مضامير الطب والفلسفة والصنعة (الكيمياء) والفلك، الخ... وهذا التعدد في الاختصاص كان شرطاً لازماً للقدرة لا على الترجمة فحسب، بل على قراءة النسخة أصلاً؛ وأقصد تعييناً: النسخة اليتيمة التي لا سبيل إلى تصحيح أخطائها واستكمال أسقاطها إلا بعلم المترجم وفهمه. وغالباً ما كانت كثرة الأخطاء والأسقاط في النسخ تُرغم المترجم على إعادة الترجمة كرتة ثانية إذا ما توافرت له في زمن لاحق نسخٌ متعددة يستطيع، من خلال المقارنة والمقابلة بينها، أن يتدارك ثغرات الترجمة الأولى عن نسخة يتيمة. وهكذا يشير حنين نفسه إلى كتبٍ عديدة أعاد ترجمتها مرتين، وحتى ثلاثاً، ولاسيما منها ما ترجمه في حدثه يوم لم تكن لديه الخبرة ولا المادة الأولية (النسخ) الكافية. ومن هذا القبيل ما يقوله عن ترجمته لكتاب جالينوس في الحيلة لحفظ الصحة: «قد كان ترجم هذا الكتاب إلى السريرية تيوفيل الرهاوي ترجمه خبيثة رديئة، ثم ترجمته أنا لبختيشوع بن جبريل ولم يتهيأ لي في وقت ما ترجمته إلا نسخة واحدة، ثم وجدت بعد نسخة أخرى يونانية، فقابلت به وصححته من اليونانية.. وما يقوله أيضاً عن ترجمته لكتاب جالينوس في الفسوق: «قد كان ترجمته قبلي إلى السريري رجلٌ يقال له ابن سهدا من أهل الكرخ وكان ضعيفاً في الترجمة. ثم إنني ترجمته وأنا حدثٌ من أبناء

كان المترجمون مطالبين بإخضاع النسخ التي يشتغلون عليها لنوع من التحقيق

عشرين سنة أو أكثر قليلاً لمتطّبين من أهل جندي سابور يقال له شير يشوع بن قطرب من نسخة يونانية كثيرة الأسقاط. ثم سألني بعد ذلك، وأنا من أبناء أربعين سنة أو نحوها، حبش، تلميذي، إصلاحاً بعد أن كانت قد اجتمعت له عندي عدة نسخ يونانية، فقابلت تلك بعضها ببعض حتى صحتُ مني نسخة واحدة. ثم قابلت بتلك

النسخة السرياني وصححته، وكذلك من عادتني أن أفعل في جميع ما أترجمه. ثم ترجمته من بعد سنين إلى العربية لأبي جعفر محمد بن موسى.»

وفي أحيان أخرى كان المترجم يكتفي، في الكرتة الثانية، بتصحيح ترجمته الأولى، أو بتصحيح ترجمة غيره إذا كان هذا قد سبقه إلى الترجمة. يقول حنين عن كتاب جالينوس في تعرف علل الأعضاء الباطنة: «قد كان سرجس^(٢) ترجم هذا الكتاب مرتين، مرةً لثيادوري أسقف الكرخ، ومرةً لرجلٍ يقال له اليسع. وقد كان بختيشوع بن جبريل سألني تصحّحه وإصلاح أسقاطه، ففعلت بعد أن أعلمته أن ترجمته أجود وأسهل^(٣). فلم يقف الناسخ على تلخص المواضع التي أصلحتها فيه، وتخلص كل واحد من تلك المواضع بقدر قوته. فبقي الكتاب غير تام الاستقامة والصحة، إلى أن كانت أيامنا هذه، وكنت لا أزال أهم بإعادة ترجمته، فشغلني عنه غيره، إلى أن سألني إسرائيل بن زكريا المعروف بالطيفوري إعادة ترجمته فترجمته، وترجمته إلى العربية حبش لأحمد بن موسى.»

أما في الأحوال التي لا تتوفر فيها للمترجم نسخة أو نسخٌ جديدة لإجراء المقارنة والإصلاح للترجمة القديمة أو لإعادة الترجمة فنراه، بلسان حنين، يمارس ضرباً من النقد الذاتي، فيعلن مسؤوليته عن الترجمة وعدم رضاه عنها في أن معاً. يقول حنين عن ترجمته لمقالة جالينوس عن «جوهر النفس على رأي اسقليبيانس»: «قد كنت ترجمت هذه المقالة إلى السريرية لجبريل وأنا حدث. ولست أثق بصحتها، لأنني ترجمتها مع هذا^(٤) من نسخة واحدة ليست بصحيحة، وهذا ما يقوله أيضاً عن ترجمته لكتاب جالينوس في العروق الضواريب: «قد كنت ترجمته وأنا غلامٌ إلى السريرية لجبريل، إلا أنني لم أثق بصحته، لأن نسخة كانت واحدة كثيرة الخطأ.»

وبالإضافة إلى تدارك النقص والأسقاط في نسخ الوراقين كان على المترجمين أن يتداركوا أيضاً الزيادة والإضافات. وبمعنى من المعاني، كان المترجمون مطالبين بإخضاع النسخ التي يشتغلون عليها لنوع من التحقيق الفيلولوجي. وهذا ما كان يقتضي منهم درجةً رفيعةً من الثقافة والتخصص المعرفي والحس النقدي والتاريخي. ويشير حنين في رسالته، في

١ - من مؤلفاته الطبية: كتاب المسائل في الطب، وكتاب الاسنان واللثة، وكتاب علاج العين، وكتاب أوجاع المعدة، وكتاب تدبير الناقه، وكتاب آلات الغذاء، وكتاب اختيار الأدوية المحرقة، الخ...

٢ - هو سرجيس الراسعيني المتوفى سنة ٥٢٦م. أشهر كتبه السريان ومن كبار تراجمهم. كان رئيس أطباء رأس العين في شمالي الجزيرة السورية، وكان فيلسوفاً وعالمًا ومؤرخاً وأديباً ولغوياً وكاهناً نسطورياً، درس اليونانية والطب والفلسفة في الإسكندرية. ترك عدداً كبيراً من المؤلفات والترجمات. ولكن الجدير بالذكر هنا أن حنين بن اسحق كان كثيراً ما ينتقد ترجمته ويصفها بأنها «ترجمة سوء».

٣ - يقصد أنه ارتأى على بختيشوع بن جبريل أن يعيد له ترجمته بدلاً من أن يصلحه، لأن إعادة الترجمة ستكون أسهل وأجود.

٤ - أي: فضلاً عن حداثة السن.

خمسة مواضع على الأقل، إلى كشف له في مجال النحل. فعن كتاب **تشریح العین** المنسوب إلى جالينوس يقول: «هذا الكتاب أيضاً مقالة واحدة، وعنوانه أيضاً باطل لأنه يُنسب إلى جالينوس، وخلق أن يكون لروفس^(١) أو لمن هو دونه. وقد كان أيوب ترجم هذا الكتاب، ثم تلخصته بالمساعدة ليوحنا بن ماسويه». وعن كتاب **تشریح آلات الصوت**، المنسوب هو الآخر إلى جالينوس، يقول: «هذا الكتاب مقالة واحدة، وهو مفتعل على لسان جالينوس، وليس هو لجالينوس ولا لغيره من القدماء، ولكنه لبعض الحَدَثِ جَمْعَةٌ من كتب جالينوس وكان الجامع له ضعيفاً. إلا أن يوحنا بن ماسويه سألني ترجمته، فأجبتُه إلى ذلك، ولست أحفظ ترجمته ترجمة أم اصلحتُه إصلاحاً، إلا أنني أعلم أنني تلخصته بأجود ما أمكنتي».

وفي حديث حنين عن مختصر كتاب جالينوس في **النبض** يدل على طول باع في ما يمكن أن نسميه - بشيء من التجويز - بالنقد التاريخي. يقول: «ذكر جالينوس أنه أجمَلَ كتابه الكبير في النبض^(٢) في مقالة واحدة. وأما أنا فقد رأيت باليونانية مقالة يُنحَى بها هذا النحو، ولستُ أصدُقُ أن جالينوس هو الواضع لتلك المقالة لأنها لا تحيط بكل ما يحتاج إليه من أمر النبض، وليست بحسنة أيضاً. وقد يجوز أن يكون جالينوس قد وَعَدَ أن يضع تلك المقالة فلم يتهيا له وضغها، فلما وجده بعض الكذابين قد وَعَدَ ولم يفرْ تخرَصَ وضع تلك المقالة، وأثبت دِكْرَها في الفهرست^(٣) كيما يصدُقَ فيها. ويجوز أن يكون جالينوس أيضاً قد وضع مقالة في ذلك غير تلك قد دَرَسَتْ كما دَرَسَ كثيرٌ من كتبه، وافتعلت هذه المقالة مكانها. وقد ترجمها سرجس إلى اليونانية، ويتجلى حنين في تعليقه على تفسير كتاب **طبيعة الجنين** ناقداً فيلولوجياً مكتملاً. يقول: «هذا الكتاب لم نجد له تفسيراً من قول جالينوس، ولا وجدنا جالينوس ذكراً في فهرست كتبه أنه عمل له تفسيراً. إلا أنه قد وجدناه قد قسم هذا الكتاب بثلاثة أجزاء في كتابه الذي عمله في علم أبقراط بالتشريح، وذَكَرَ أن الجزء الأول والثالث من هذا الكتاب منحول ليس هو لأبقراط، وإنما الصحيح منه الجزء الثاني، وقد فسّر هذا الجزء جاسيوس^(٤) الإسكندراني. وقد وجدنا لجميع الثلاثة أجزاء تفسيرين، أحدهما سرياني موسوم بأنه لجالينوس، وقد كان ترجمته سرجس، فلما فحصنا عنه علمنا أنه لباليوس؛ والآخر يوناني، فلما فحصنا عنه وجدناه لسورانوس الذي من شعبة الموثوديقوا^(٥)».

وهكذا ما كان التراجم، عند الاقتضاء، مطالبين بكشف المنحول فحسب، بل كذلك برده إلى مؤلفه الحقيقي إذا ما تيسر لهم ذلك. وهذان الطرازان من النقد الفيلولوجي، السلبي والإيجابي، نفع على عينةٍ لهما في تعليق حنين على كتاب **الأدوية التي يسهل وجودها**: «... لم أجد لهذا الكتاب نسخة باليونانية أصلاً، ولا بَلْغني أنه عند أحدٍ على أنني قد كنت في طلبه بعناية شديدة، وقد ترجمته سرجس، إلا أن الحاصل في أيدي السريانيين في هذا الوقت رديء. وقد أضيف إليه مقالة أخرى في هذا الفن نُسبت إلى جالينوس، وما هي لجالينوس، لكنها لفلغوريوس^(٦). وقد رأيت تلك المقالة، بل ترجمتها مع مقالات لفلغوريوس لبختيشوع إلى السريانية. ولم يقتصر المفسرون للكتب على هذا حتى انحلوا في هذا الكتاب هذياناً كثيراً، ووصفاته بديعةٌ عجيبةٌ، وأدوية لم يرها جالينوس ولم يسمع بها قط. وقد وجدت أوريباسيوس^(٧) ذَكَرَ أنه لم يجد لهذا الكتاب نسخة في أيامه. وسألني بعضُ أصدقائي أن أقرأ الكتاب السرياني وأصحَّه على حسب ما أرى أنه موافقُ رأي جالينوس، ففعلت».

ولئن كانت إشكالية النسخة ترتدي بالنسبة إلى حنين بن إسحق مثل هذه الأهمية الحاسمة، فإن هذه الإشكالية تجنح بالنسبة إلينا، نحن المعاصرين لفن الطباعة ولما أصابه من تطور هائل في ظل الثورة الإلكترونية، إلى أن تكون محض إشكالية تاريخية. وبالمقابل، فإن استقرار الشواهد عينها - وشواهد إضافية في رسالة حنين - يمكن أن يضعنا على تماس مع إشكاليات أكثر معاصرة لنا وأقوى ارتباطاً بهموم فن الترجمة كما نمارسه اليوم. وعلى رأسها، إشكالية لغة الترجمة.

١ - لغة الترجمة: لقد كان حنين يُثَقن اليونانية والسريانية والعربية. ولما كانت مراجعته كلها يونانية، فإن مشكلة الترجمة عن اللغة الأصلية كانت بالنسبة إليه محسومة. وموقفه في هذه المسألة حاسمٌ قاطع: ف «الترجمة من الرأس» - على حد تعبيره - «أرخس وأبلغ، وإن الأمر يكون فيها أشد انتظاماً». ولكن لم يكن جميع التراجمة، العاملین في «بيت الحكمة» أو لحسابهم الخاص، يتقنون اللغات الثلاث إتقاناً. فمنهم من

- ١ - يعرفه ابن النديم في الفهرست بأنه «روفس قبل جالينوس، وكان من مدينة أفسس... مقدّم في صناعة الطب، ولم يكن في الروفسيين أفضل منه...».
- ٢ - يذكر حنين كتابين لجالينوس في النبض: أحدهما صغير في مقالة واحدة، وهو برسم «المتعلمين»، وقد ترجمه حنين إلى السريانية لسلمويه، ثم إلى العربية لأبي جعفر محمد بن موسى. والآخر كبير في ست عشرة مقالة، وهو يُعدّ من سابق العلم، وقد تعددت ترجماته وتلخيصاته، وترجمه حنين بتمامه إلى السريانية لماسويه. كما ترجم المقالة الأولى منه إلى العربية لمحمد بن موسى، «أما باقي الكتاب فتولى ترجمته حبيش من النسخة السريانية» التي ترجمها حنين.
- ٣ - هنا تحديداً يتجلى إيقاف الحس النقدي عند حنين. ف الفهرست (باليونانية «فينكس») كتاب في مقالتين أثبت فيهما جالينوس ذكر كتبه: «في المقالة الأولى منه كتبه في الطب، وفي المقالة الثانية كتبه في المنطق والفلسفة والبلاغة والنحو». وقد سبق إلى ترجمته إلى السريانية أيوب الرهاوي، ثم ترجمه حنين مرة ثانية إلى السريانية لداوود المتطبب، وإلى العربية لمحمد بن موسى.
- ٤ - ذكره ابن النديم في عداد «جماعة من الأطباء القدماء، مُقَلِّين ولا يعرف أوقاتهم على صحة: اصطفن، جاسيوس، انقيلاوس، ماريونوس؛ هؤلاء اسکندرانيون، وهم ممن فسّر كتب جالينوس وجمّعها واختصرها وأوجز القول فيها».
- ٥ - الأرجح أن الإشارة هنا هي إلى جماعة الأطباء المبتدئين، أي الطرائقيين أو المنهجيين، بالمقابلة مع جماعة الأطباء المعروفين بالتجريبيين.
- ٦ - يذكره ابن النديم في فهرسته، ولكنه يضيف القول حالاً: «هذا لم يذكره إسحق بن حنين في تاريخ الأطباء، ولا يعلم في أي زمان كان». ويذكر أن ممن تولى نقل كتبه إلى العربية أبا الحسن الحراني.
- ٧ - يذكره ابن النديم في سلسلة الأطباء، ولكنه يقول إنه «لا يعلم أهو قبل جالينوس أو بعده»، وإن إسحق بن حنين لم يذكره هو أيضاً في تاريخ الأطباء، وإن نقل كتبه حنين بن إسحق، واصطفن بن بسيل، وعيسى بن يحيى.

كان يتقن اليونانية والسريانية دون العربية، ومنهم من كان يتقن السريانية والعربية دون اليونانية. ولهذا لم يندر أن يُترجم الكتاب من اليونانية إلى السريانية، ثم من السريانية إلى العربية في مرحلة ثانية. وعلى هذا

كان حينئذٍ يمتنع أحياناً عن إصلاح ترجمات الآخرين لكثرة أخطائها، ويؤثر أن يعيد الترجمة من أولها

قام بها عيسى بن يحيى عن ترجمته السريانية لكتاب جالينوس في نواذر مقدمة المعرفة، فيقول: «هذا الكتاب (...) ترجمه إلى السريانية أيوب، وكانت نسخة عندي باليونانية ولم أكن تفرغ لت ترجمته. ثم إنني ترجمته إلى السريانية وترجمه عيسى بن يحيى لأبي الحسن ترجمةً رضيها»^(٤). وإذا

النحو كانت اللغة السريانية تقوم بدور الوسيط. ولكن لم يندر أن تقوم العربية نفسها بهذا الدور، فيتم النقل من اليونانية إليها أولاً، ثم منها إلى السريانية ثانياً. ومن أمثلة هذه الترجمة عن الترجمة بواسطة السريانية ما يذكره حنين عن كتاب الذبول لجالينوس: «إنني ترجمته إلى السريانية، وترجمته عيسى^(١) إلى العربية؛ وما يذكره أيضاً عن ترجمته للمقالة الثانية من كتاب الفصد، إذ يقول: «ترجمت أنا المقالة الثانية إلى السريانية لعيسى، وترجمها عيسى إلى العربية؛ وما يذكره كذلك عن كتاب جالينوس في منافع الأعضاء، إذ يقول: «قد كان ترجم هذا الكتاب سرجس إلى السريانية ترجمةً رديئة»^(٢). وقد ترجمته أنا إلى السريانية لسلمويه، وترجمه حبيب إلى العربية لمحمد»^(٣)؛ وما يذكره أخيراً عن الترجمة على مرحلتين لكتاب تركيب الأدوية: «وقد كان تُرجم هذا الكتاب سرجس، وترجمته في خلافة أمير المؤمنين المتوكل ليحيى بن ماسويه، وترجمته من ترجمتي إلى العربية حبيب لمحمد بن موسى». أما الترجمة عن الترجمة بواسطة العربية فمن أمثلتها التي يمكن استقراؤها – وإن على ندره – من رسالة حنين ما يذكره عن كتاب الأخلاق لجالينوس: «أما أنا فلم أترجم هذا الكتاب إلى السريانية، لكنني ترجمته إلى العربية، وكانت ترجمتي إيّاه لمحمد بن موسى. ثم شغلت بصحبة محمد بن عبد الملك عن أمر الكتاب فسألني محمد استتمام ما ترجمته ففعلت، وترجمته حبيب من ترجمتي ليوحنا بن ماسويه، وما وقعت عليه... وما يذكره كذلك عن إصلاحه للترجمة العربية لكتاب جالينوس في حركة الصدر والرئة، ثم عن ترجمة الترجمة العربية المصلحة إلى السريانية: «لم أترجم أنا هذا الكتاب إلى السريانية، ولا أحد قبلي، ولكن إصطفن بن بسيل ترجمه إلى العربية لمحمد بن موسى، ثم سألتني محمد بن موسى المقابلة به وإصلاح سقط إن كان فيه، ففعلت. ثم سال يوحنا بن ماسويه حبيباً أن ينقله له من العربية إلى السريانية فنقله له».

لم يتسن له أن يراجع ترجمة الترجمة، فقد كان يحرص، تبرئةً منه لذمته، على الإشارة إلى ذلك. هكذا وجدناه يقول عن الترجمة السريانية التي قام بها تلميذه حبيب لترجمته العربية لكتاب الأخلاق: «أما أنا فلم أترجم هذا الكتاب إلى السريانية، لكنني ترجمته إلى العربية... وترجمته حبيب من ترجمتي ليوحنا بن ماسويه إلى السريانية، وما وقعت عليه. وهكذا نجد أيضاً يقول عن الترجمة العربية التي قام بها إصطفن بن بسيل لترجمته السريانية لكتاب الامتلاء لجالينوس: «هذا الكتاب (...) قد ترجمته منذ قريب لبختيشوع على نحو ما من عادتي أن استعمله في الترجمة من الكلام، وهو أبلغ الكلام عندي وأفطه وأقربه من اليونانية من غير تعدد لحقوق السريانية. ثم سألتني بختيشوع أن أغير ترجمته بكلام أسهل وأوسع من الكلام الأول، ففعلت. وقد تُرجم هذا الكتاب إلى العربية إصطفن، ولم أنظر فيه».

إن هذا الشاهد الأخير متعدد الدلالات. فبالإضافة إلى إرهاب الوجدان المهني الذي جعله لا يعطي ضماناً لترجمة إصطفن العربية لأنه «لم ينظر فيها»، فإن النص يستوقفنا من حيث إشارته إلى العناية البلاغية التي كان حنين يتكلفها عندما ينقل إلى لغته الأم: السريانية. وبالطبع، نحن لا نملك أي مؤهلات علمية للدخول في نقاش حول هذا الموضوع، ولكن لا بد أن نشير إلى أنه بالنظر إلى أن العربية كانت بالنسبة إلى حنين لغةً مكتسبةً فإنه ما كان له أن يدلل فيها على درجة مماثلة من «الفحولة» التي كان يدلل عليها عندما يترجم إلى لغته الأصلية السريانية. وبالمقابل فإن ابنه اسحق الذي صارت له العربية لغةً أمّاً قد أثبت فيها عن فصاحةٍ فاقته فصاحة أبيه، وهذا بشهادة ابن النديم الذي يقول عنه: «أبو يعقوب اسحق بن حنين، في نجار أبيه في الفضل وصحة النقل من اللغة اليونانية والسريانية إلى العربية. وكان فصيحاً بالعربية، يزيد على أبيه في ذلك»^(٥). هذه نقطة. أما النقطة الثانية التي تستحضرها إلى الذهن للماعة حنين إلى «حقوق السريانية» فهي أن هذه اللغة لم تكن، حتى أواخر القرن الثالث للهجرة، مجرد لغةٍ بسيطة يقتصر دورها على تجسير الهوية بين اليونانية والعربية. بل إن الحالات التي

ومما يسترعي الانتباه أن حينئذٍ كان يبدي حرصاً خاصاً، في كل مرة يترجم فيها المترجمون الآخرون عن ترجمته، على أن يراجع ترجمة الترجمة، وكأنه كان يخشى إذا ما وقع المترجم عنه في خطأ ما أو قصر في الأداء أن يُعَدَّ هو – لا المترجم – مسؤولاً عن ذلك الخطأ أو هذا التقصير. وهكذا نراه يبدي ارتياحاً إلى الترجمة العربية التي

١ - كان لحنين تلميذان من الناقلين يعرفان باسم عيسى: عيسى بن علي، وعيسى بن يحيى. والمقصود في النص عيسى الثاني.

٢ - مرة أخرى يطعن حنين في ترجمة سرجيس الراسعيني.

٣ - هو محمد بن موسى.

٤ - الجدير بالذكر أن حينئذٍ قام بمقابلة الأصل «إلا قليلاً» ف «استتم المقابلة إسحق ابنه».

٥ - الفهرست، طبعة دار المعرفة، بيروت ١٩٧٨، ص ٤٦٥.

تقدّم ذكرها من النقل في الاتجاه المعاكس من العربية إلى السريانية، أو كذلك من اليونانية إلى السريانية، لكن كمحطة نهائية لا كمحطة وسيطة، إنّما تنهض دليلاً قاطعاً على أنّ السريانية لم تكن محض أداة للنقل، بل كانت لغة ثقافة حية وفاعلة، ومتراكبة في الوقت نفسه مع الثقافة السائدة التي هي الثقافة العربية. وهذا ما يحدو بنا إلى أن نفتح قوسين هنا لنشير إلى أنّ دراسة التاريخ الحضاري للإسلام العربي ستظل ناقصة ما لم تشمل كذلك الدور الكبير نسبياً للغات والثقافات «الريديفة»، وفي مقدمتها السريانية. فرفضنا للمركزية الإثنية لدى الآخرين لا معنى له ولا مصداقية إنّ لم يعاضده رفض مواز لها لدى الذات.

٢ - مراجعة الترجمة: لم يكن مصطلح «المراجعة» بحد ذاته متداولاً، ولكن تقنيته كانت متعارفاً على ضرورتها. وكانت تُعرف باسم «المقابلة والإصلاح»، سواء في الترجمة من اليونانية إلى السريانية، أو من اليونانية إلى العربية، أو من العربية إلى السريانية. وكانت المراجعة غالباً ما تتم عن الأصل اليوناني، ولكن لم يكن من النادر أن يُستعان أيضاً باللغة الوسيطة في حال الترجمة عن الترجمة. هكذا يفيدنا حنين مراراً وتكراراً أنه قام بالمقابلة من الأصل وبالإصلاح، سواء بمبادرة منه أو نزولاً عند طلب متعهد الترجمة. فعن كتاب جالينوس في حركة العضل يقول: «هذا الكتاب ترجمته أنا إلى السريانية ولم يسبقني إليه أحد، وترجمته إصطظن إلى العربية، وسألني محمد بن موسى المقابلة به مع اليوناني وإصلاحه، ففعلت». وعن كتابه في رداة التنفس يقول: «كان ترجمه إلى السريانية أيوب، وقابلت به أنا اليوناني، وأصلحت لولدي، وترجمته أنا إلى العربية لأبي جعفر محمد بن موسى». ولا يندر أن يأتي طلب المراجعة لا من ملزم الترجمة الأصلي، بل من ملزم ثان. هكذا يقول حنين عن كتاب جالينوس في علاج التشريح: «قد كان ترجم هذا الكتاب إلى السرياني أيوب الرهاوي لجبريل بن بختيشوع، وأصلحته منذ قريب ليوحنا بن ماسويه، وبالغت العناية بتصحيحه». وإذا تعذر أن يقوم بالمقابلة والإصلاح المترجم الوسيط، فلم يكن يندر أيضاً أن تُهَدَّ مهمة المراجعة إلى مترجم ثالث لم تكن له يدٌ لا في الترجمة عن الأصل ولا في الترجمة عن الترجمة. فعن كتاب تبعية قوى النفس لمزاج البدن يقول حنين: «هذا الكتاب... قد كان ترجمه أيوب إلى السريانية، ثم ترجمته أنا إلى السريانية لسلمويه، وترجمه من ترجمتي حبيش لمحمد بن موسى بن موسى، وبلغني أنّ محمداً قابل به مع إصطظن اليوناني وأصلح منه مواضع».

والواقع أنه فيما يتعلق بمبدأ المراجعة مقابلة وإصلاحاً، فإننا نستطيع القول إنّ حنيناً اتخذ لنفسه دستوراً لا يحدد عنه مهما بلغ من طول باعه في خبرة الترجمة. فلقد كنّا أشرنا إلى ترجمته وهو «حدّث من أبناء عشرين سنة» لكتاب الفُرق لجالينوس من نسخة يونانية «كثيرة الأسقاط». ثم رويانا، بلسانه، كيف سأله تلميذه حبيش (ابن الحسن الأعسم) وهو «من أبناء أربعين سنة أو نحوها» أن يعيد النظر فيه ويصلحه. فَعَمَدَ أولاً إلى المقارنة بين عدد من النسخ اليونانية التي كانت

اجتمعت له، وقابل «بعضها ببعض حتى صحّت منها نسخة واحدة»، ثم قابل بتلك النسخة الترجمة السريانية التي كان قام بها قبل عشرين سنة وصحّحها، خاتماً بالقول: «وكذلك من عادتني أن أفعل في جميع ما أترجمه».

ولا نغالي إذا قلنا إنّ حنيناً يبدي، فيما يتعلق بمراجعاته لترجماته، ضرباً من الوسوسة. فقد كان ثاني كتاب نقله إلى السريانية، وهو «غلام قد أتت عليّ سبع عشرة سنة أو نحوها»، هو كتاب جالينوس في القوى الطبيعية الذي ترجمه لجبريل بن بختيشوع «من نسخة يونانية فيها أسقاط». ولما قوي ساعده في الترجمة عاد في وقت لاحق إلى تصفحه، فوقف منه على «أسقاط آخر»، فأصلحها. ولكن لما كانت تُسخّ ترجمته الأولى متداولاً، فقد حرص على أن ينبّه مراسله عليّ بن يحيى - الذي برسمه حرّ الرسالة التي نحن بصدد استقرانها - إلى أنه ليس من المستبعد أن يعثر على نسختين من ترجمته بينهما تفاوت كبير في المستوى بالنظر إلى أنّ إحداهما قد تكون منسوخة عن الترجمة الثانية المصححة، وثانيتها منسوخة عن الترجمة الأولى غير المصححة. وهذا موقف يذكّرنا إلى حد بعيد بموقف كل مترجم منا عندما يتسنى له أن يُجري على الطبعة الثانية من كتاب ترجمه في شيابه تصحيحات تدارك بها أخطاء الطبعة الأولى أو ثغراتها، فيتمنى لو كان بالإمكان سحب نسخ الطبعة الأولى من التداول حتى لا يحكم حاكم على مقدرته في الترجمة إلا بناءً على كمالات الطبعة الثانية!

على أنه إذا كان حنين قد ألزم نفسه بمراجعة ترجماته، فإنه كان يتفق له أن يمتنع أو يتوقف عن إصلاح ترجمات الآخرين لا تائباً واستكباراً، بل إعياءً وعجزاً عن إصلاحها من كثرة أخطائها. وفي مثل هذه الأحوال كان يؤثر أن يعيد الترجمة من أولها على أن يتابع تصحيح ما هو غير قابل للتصحيح. هكذا يقول عن كتاب جالينوس فيما وقع من الاختلاف من التشريح: «كان ترجم هذا الكتاب أيوب الرهاوي، فاعيانني إصلاحه. فاعدت ترجمته ليوحنا بن ماسويه إلى السريانية، وتخلصت أحسن تخلص، وترجمته إلى العربية حبيش لمحمد بن موسى». وقد كان حنين يضطر أحياناً إلى القيام بالإصلاح على مضض منه وغير اقتناع بجدواه؛ وهذا ما يتضح من كلامه في رسالته عن إصلاحه لترجمة سرجيس الراسعيني لكتاب جالينوس في الأدوية المفردة: «قد كان ترجم الجزء الثاني من هذا الكتاب سرجيس، وسألني يوحنا بن ماسويه المقابلة... وإصلاحه، ففعلت. على أنه الأصح كان ترجمته».

يبد أنّ حنيناً لم يكن في نهاية المطاف إلا مترجماً. والحال أنّ الكلمة الأخيرة في الترجمة أو في المراجعة تعود إلى متعهدهما المالي. ومن ثمّ كان على حنين، إذا لم يقتنع بجدوى المراجعة، أن يُقنِع بذلك طالبها. والحال أنّ الرسالة التي بين أيدينا تتضمن شاهداً ثميناً للغاية على الآلية التي كان حنين ينقل بها إلى متعهده المراجعة المالي عدوى اقتناعه بعدم جدواها. فمما رواه عن ترجمة كتاب جالينوس في حيلة البرء

بمقالاته الأربع عشر: «قد كان ترجم هذا الكتاب إلى السريانية سرجس، فكانت ترجمته الست مقالات الأول، وهو بعد ضعيف لم يقو في الترجمة. ثم إنه ترجم الثماني المقالات الباقية من بعد أن تدرب، فكانت ترجمته لها اصلح من ترجمته المقالات الأول. وقد كان سلمويه⁽¹⁾ أذارني على أن اصلح له هذا الجزء

الثاني وطعم أن يكون ذلك أسهل من الترجمة وأجود. فقابلني ببعض المقالة السابعة، ومعه السرياني ومعي اليوناني، وهو يقرأ علي السريانية، وكنت كلما مر بي شيء مخالف لليوناني خبثته. فعمل يصلح حتى كبر عليه الأمر، وتبين له أن الترجمة من الراس أرخص وأبلغ وأن الأمر فيها أشد انتظاماً. فسألني ترجمة تلك المقالات، فترجمتها عن آخرها.

على هذا النحو يبدو النص، بين ترجمة عن الأصل ثم مقابلة وإصلاح وإعادة ترجمة، ثم بين ترجمة عن ترجمة وتكرار للترجمة عن النص الأصلي، وكأنه قيد شغل دائم في ورشة المترجمين تتعاقب عليه أسماؤهم وأجيالهم، وربما أبناً عن أب كما في حالة حنين وإسحق. وفي ذلك يقول حنين في ترجمة كتاب جالينوس فيما يعتقده رأياً: «هذا الكتاب (...). ترجمه أيوب إلى السريانية، وترجمته إلى السريانية إسحق ابني، وترجمه إلى العربية ثابت بن قرة لمحمد بن موسى، وترجمه عيسى بن يحيى إلى العربية، وقابل به إسحق الأصل، واصلحه لعبدالله بن إسحق».

٣ - مستوى الترجمة: لقد وجدنا حنيناً يطعن في ترجمة سرجيس الراسعيني دافعاً إياها تارة بأنها «ترجمة رديئة»، وأخرى بأنها «غير محمودة»، وثالثة بأنها «ترجمة سوء». ونجده أيضاً يطعن في بعض ترجمات أيوب الرهاوي واصفاً إياها بأنها «ترجمة رديئة». وأقصى من هذا الحكم يطلقه على ترجمة يوسف الخوري وتيوفيل الرهاوي، واصماً كلاً منهما بأنها «ترجمة خبيثة رديئة». ولكنه بالمقابل يشيد بترجمة تلميذه حبيش ابن الحسن الأعسم ويقول عنه إنه «رجل مطبوع على الفهم ويروم أن يقتدي بطريقي في الترجمة»، إلا أنه يؤاخذ مع ذلك على تسرعه وعلى كونه لا يبذل من الجهد ما يوازي موهبته. ولهذا يضيف قوله: «إلا أنني لا أحسب عنايته بحسب طبيعته». كذلك نجده في مواضع أخرى يخفف حُكمه على سرجيس الراسعيني، فيقول إنه ما لبث مع تقدم العمر أن «ارتاض» في الترجمة وكسب المزيد من الخبرة، فصارت ترجمته «أصلح» مما كانت في شبابه يوم كان «بعد ضعيفاً لم يقو في الترجمة».

ومثل هذا الحكم يطلقه حنين على نفسه. فهو يقر في أكثر من موضع من رسالته بأن ترجمته وهو «من أبناء أربعين سنة أو نحوها» غيرها وهو «من أبناء عشرين سنة». بل إنه يشير إلى أن أول ما ترجمه من كتب جالينوس هو كتابه في أصناف الحميات الذي نقله إلى السريانية وهو «غلام». كذلك فإن سنه

أعجب إن كلف ناسر أمي اليوم أسوأ المترجمين، وصفارهم دون كبارهم، لقبول أولئك بتقاضي أجور أقل؟

ما كانت تزيد عن السابعة عشرة يوم نقل كتاب جالينوس في القوي الطبيعية إلى السريانية. ويعترف بأنه كان عليه أن ينتظر بلوغ الثلاثين من العمر «أو نحوها» حتى يستطيع أن يقول إنه «التأمت لي عدة صالحة من العلم في نفسي وفيما ملكته من الكتب».

والواقع أن حنيناً يولي مسألة السن، وما تستتبعه من تراكم خبرة في الترجمة، أهمية فاصلة. بل إنه يرفع مسألة السن، وكذلك مسألة شخص طالب الترجمة، أي ممولها أو ملزمها، إلى مصاف المعيار وقاعدة الحكم. إذ ثمة شينان لا يُستغنى عن معرفتهما للحكم على مستوى أداء المترجم: من الذين تُرجم لهم كل كتاب من الكتب التي تولي ترجمتها، وفي أي حد من سنيها ترجمها، إذ كانت الترجمة انما تكون بحسب قوة المترجم للكتب والذي تُرجم له. ولئن بات واضحاً أن حنيناً يعتبر أن «قوة المترجم» تزداد طرداً مع «استكمالها في السن»، فإن النقطة الثانية، المتعلقة بشخص طالب الترجمة لا تزال بحاجة إلى إيضاح.

أية ذلك أن حنيناً يعتقد اعتقاداً جازماً أن مستوى الفهم والتطلب لدى ملزم الترجمة يقوم للمترجم مقام وجدان ثان. فشتان ما بين أن يترجم المترجم وهو يعلم أن من يترجم له حسن الفهم وشديد التطلب، وبين أن يترجم وهو يعلم أن من يترجم له لا يملك المؤهلات الكافية للحكم على ترجمته إيجاباً أو سلباً. ويمكن أن نستقري من رسالة حنين بعض الأمثلة. فعن كتاب جالينوس في الصناعة الطبية يقول: «قد كان ترجم هذه المقالة... عدة، منهم سرجس الرأس عيني قبل أن يقو في الترجمة. ومنهم ابن سهدا [وكان ضعيفاً في الترجمة]، ومنهم أيوب الرهاوي. وترجمته انا بعد لداود المتطبب، وكان داود المتطبب هذا رجلاً حسن الفهم حريصاً على التعلم. وكنت في الوقت الذي ترجمته شاباً من أبناء ثلاثين سنة أو نحوها. ولأن داود المتطبب هذا كان «حسن الفهم»، فقد كان حنين يعلم أنه يتوقع منه ترجمة أرقى مستوى من تلك التي كان تولأها سرجس وابن سهدا والرهاوي. ولهذا لم يُقدم على الترجمة إلا وقد تيقن أنه التأمت له «عدة صالحة من العلم». ويصارع حنين مراسلةً بمزيد من الوضوح عندما يتحدث عن السبب في توخيه حُسن الأداء، أو «التخلص» على حد تعبيره في ترجمته كتاب جالينوس في النبض إلى طوثرن وإلى سائر المتعلمين: «قد كان ترجم هذه المقالة إلى السريانية ابن سهدا، ثم ترجمتها انا لسلمويه من بعد ترجمتي لكتاب الصناعة. وبحسب ما كان عليه سلمويه من الفهم الطبيعي ومن الدراية في قراءة الكتب والعناية بها، كان فضل حرمي على استقصاء تخلص جميع ما ترجمته بعد ذلك إلى العربية». وذلك أيضاً كان شأن حنين مع ذلك الملزم الكبير للترجمة الذي كانه يوحنا بن ماسويه بصفته رئيساً لـ «بيت الحكمة». فحين يقر بأنه عندما يترجم

١ - سلمويه بن بنان: من المبرزين من الأطباء، يقول ابن النديم إنه «خدم المعتمد وخص به، حتى إن المعتمد قال لما مات سلمويه: «سالحق به، لأنه كان يمسك حياتي ويدبر جسمي».

لحساب ابن ماسويه فإنه يتقصد في «استقصاء معاني» الكتاب الذي يترجمه «على غاية الشرح والإيضاح»، وذلك لأن «هذا الرجل يحب الكلام الواضح ولا يزال يحث عليه».

والواقع أنّ ملزّم الترجمة في زمن حنين كان يقوم مقام الناشر في زمننا هذا. وحتى تُحسن فهم ما يقوله حنين عن دور ملزّم الترجمة في حسن أداء المترجم، فلنتخيل اليوم ناشراً أميناً لا يملك أي مؤهلات علمية للحكم على مستوى الأداء في الترجمة [أخرجنا أن نعترف بأن هذا هو واقع الحال في كثير من الأحيان؟]. أفنعجب إن كُلف، والحال هذه، أسوأ المترجمين بما يريد نشره من الكتب المترجمة؟ بل انعجب إن كُلف صغار السن منهم دون كبارهم لأن صغار السن من الترجمة، كالسنيين منهم، قد يقبلون بتقاضي أجور أقل؟

والحق أنّ التوقف عند دور ناشري ذلك العصر الذين هم ملزّم الترجمة هو من الأهمية بمكان، إذ لولاهم لما قيض للثقافة العربية الإسلامية أن تهتدي إلى ذلك النسخ المغذي الذي رفّأها بعصارة الثقافات الأخرى الفاعلة في ذلك العصر. فالترجمة في نهاية المطاف حرفة، والمترجم صاحب بضاعة إن لم يجد لها مجالاً للتصريف عزّف عنها وعن الحرفة من أساسها. وبالمقابل، فإنه إن توافر الشارون لبضاعته، وكم بالأحرى الموصون عليها، سعى إلى المزيد من إتقانها وتزويقها، الأمر الذي يتيح تراكمها في رأس المال الثابت ونموها في الإنتاجية وفي تكنولوجيا الإنتاج على حد سواء. وهذا ما يفسّر التقدم الكمي والكيفي المطرد الذي حقّقته حركة الترجمة في العصر العباسي الأول، والقفزة النوعية التي أنجزتها مع إنشاء المأمون لبيت الحكمة، وما كان يعنيه ذلك من توسيع للطلب على المترجمين والنقل ومن فتح مجالات جديدة ومجزية لتصريف ناتج الترجمة؛ مجزية بالمعنيين المادي والمعنوي معاً، إذ لا ننس أن عشرات من المأمونات الصغار حاولوا، بحكم القانون السوسولوجي الكبير الذي هو قانون التقليد، أن يسيروا على خطى المأمون الكبير!

وإن استعراض لائحة ملزّمي الترجمة الواردة أسماؤهم في رسالة حنين يشير إلى أنهم، في جُلهم، من الأطباء والمتطبين. وهذه واقعة تجد تفسيرها بسهولة في كون حنين قد حصر موضوع رسالته بما ترجم وما لم يترجم، بقلمه أو بعلمه، من مؤلفات جالينوس. وبديهي أن ترجمة مؤلفات جالينوس كانت تسدّ لدى أولئك الأطباء والمتطبين حاجة عملية. ولكن مثل هذا التفسير المادي والنفعي لرعاية حركة الترجمة لا يفسرها بتمامها. أولاً: لأن العديد من كتب جالينوس كانت تتصل، كما رأينا، بالفلسفة والمنطق والأخلاق وحتى بالبلاغة والنحو؛ ولم يكن فيها للأطباء، ولا لغيرهم، نفع بالمعنى المادي للكلمة. وثانياً: لأن العديد من رعاة الترجمة،

من ذكرهم حنين ومن لم يذكرهم، لم يكونوا من الأطباء، وعلى رأسهم محمد وأحمد بن أبي موسى بن شاكر، تلك الأسرة التي تنهى أفرادها «في طلب العلوم القديمة»...^(١)

وقد يكون مباحاً لنا هذا أن نتحدث عن «عائد» الجاه في رعاية حركة الترجمة. ولكن ليس مثل هذا التوظيف المعنوي «للأرصدة المالية» هو لب الحضارة؟ وقد يكون مباحاً لنا أيضاً أن نفتح هنا قوسين لنتساءل: إذا كان العرب يشكون اليوم كامة من تخبطهم في مستنقع التخلف، أفلا يعود السبب في هذا الواقع، في جملة ما يعود إليه، إلى أن أثرياء العرب - وما أكثرهم اليوم! - يمتنعون عن توظيف أي جزر يسير من ثرواتهم في «الجاه الثقافي»^(٢)؟ وإذا كان بيت الحكمة، الذي تخرّج منه حنين قبل أن يتولى في وقت لاحق رئاسته، يمثل تجربة رائدة في تاريخنا الثقافي، فما المانع من أن نختم ورقتنا هذه بالمطالبة بتكرار تلك التجربة؟ وإذا كان ما يتعارف على تسميته بوزارة الثقافة هو الوريث الشرعي الوحيد الممكن لبيت الحكمة، فما المانع أيضاً من أن نختم بالدعوة إلى خطة مشتركة تتبناها الجامعة العربية ووزارات الثقافة العربيات الثلاث والعشرون، وتتعهد بموجبها كلٌ منها بأن ترعى ترجمة ألف كتاب في مدى عشر سنوات؟ ولسنا نريد الدخول في أي تفاصيل ولكن لنتصور - نحن الذين نشكو من الأنيميا الثقافية - ما سيكون عليه تعداد الكريات الحمر في تركيب دمنا الثقافي فيما لو دخلنا القرن الحادي والعشرين وقد تمثلت عروق المكتبة العربية وأجهزة تغذيتها مادة ثلاثة وعشرين ألف مجلد من زبدة الإنتاج الثقافي للامم المتقدمة التي كلها توفّق إلى أن نشاركها الفعالية الحضارية!

باريس

في العدد المقبل

رفعت عطفة:

لوركا في الترجمات العربية

ملف الترجمة II

١ - ابن النديم: الفهرست، مصدر أنف الذكر، ص ٢٧٨ - ٢٧٩.

٢ - لا ننكر أن أثرياء العرب يوظفون على سعة في الجاه الإعلامي. ولكن الإعلام ليس مرادفاً للثقافة، وقد يكون نقيضاً لها كما هو شأن معظم الإعلام العربي السائد اليوم.